الحميري: مراجعة الخطاب

أكد محمد مقبل الحميري إلى أن الإعلام الذي من خلاله كل يمتدح ذاته ويصب كل اللعنات والعيوب على الطرف الآخر والوطن غائب تماماً في نقده وكلامه وفي مدحه لنفسه والإشادة بها..وقال: أدعو كل المخلصين وكل من يهمه أمر الوطن أن يراجع خطابه مع نفسه قبل أن ينتقد الآخرين لينطلق بعدها برؤية تجمع ولا تفرق وتدعو إلى لمّ الصف وتوحيد الكلمة وتنمية روح الانتماء لهذا الوطن، وجميعنا نحتاج إلى مراجعة أنفسنا، ولا تأخذنا العزة بالإثم وندّعي الكمال، «فكل ابن آدم خطّاء وخير الخطّائين التوّابون».

الدبعي: مواجهة المعوقات

الدكتورة ألفت الدبعي عضو لجنة صياغة الدستور قال: اليمن لن تتحول إلى أقاليم بسلاسة إلا إذا بدأنا فوراً بإجراءات العدالة الانتقالية التي ستضمن لنا إبعاد المعيقين، والفاسدين مالياً وإدارياً، الرئيسين في عرقلة التحول، وأيضاً ستكشف حقيقة الثقافة التقليدية التي ستقاوم هذا التغيير، أيضاً ممكن أن تتعمق المعيقات في حالة تسلم إدارة الأقاليم شخصيات تربت على صراعات الأحزاب، ولا تمتلك كفاءة إدارية وتخصصية في مجال بناء الأقاليم.

العتواني: الاتجاه نحو بنا الوطن

الباحث يحيى العتواني قال: أتمنى من كل الأحزاب والجماعات والطوائف أن يحذو حذو المجتمع الهندي، متجهين لبناء الوطن بدلا من الاقتتال الداخلي باذلين الجهود الجبارة لتعليم الشباب، وتسليحهم بالعلم والإيمان لا بالرصاص والألغام.

وأشار العتواني إلى أنه في الهند الكثير من الطوائف، والمذاهب، والأديان، بيد أن الحياة منسجمة انسجاما كليا.. الكل يمارس طقوسه، وديانته، بكل حرية، وكرامة، دون فرض أي جماعة أو طائفة رأيها على الآخر بقوة السلاح أو النفوذ.

تطلعات السياسيين حول دستور الدولة الجديد

بدأت لجنة صياغة الدستور في رسم الخارطة الدستورية وتبويباتها من خلال مناقشة مخرجات الفرق التسع في مؤتمر الحوار الوطني, وفي زمام ذلك علق محللون سياسيون ومراقبون آمالهم حول دستور الدولة الاتحادية الجديدة في تضمينه مواد دستورية صارمة تحمي السيادة الوطنية وتحدد مهام الأقاليم وأن يرسخ الدستور الجديد الحقوق والحريات والعدالة والمساواة في الحقوق والواجبات بعيدا عن الأسس المناطقية أو الفئوية والمذهبية وأن يراعي مسألة التوزيع العادل للثروة بين الأقاليم والولايات والمحافظات لخلق التوازن المطلوب مع الإبقاء على المكتسبات في الدساتير السابقة.

استطلاع / أسماء حيدر البزاز

يرى المحلل السياسي هاشم علوي أن ما نطمح إليه من الدستور الجديد هو تضمينه مواد دستورية تحمي السيادة الوطنية وتحدد مهام الأقاليم وتشرع بمواد تحمي البلاد من أي منزلقات قد تهدد وحدته الوطنية بعد الانتقال إلى نظام الفيدرالية وأن تكون الأمور واضحة بدون أي ثغرات قانونية قد تجر البلد إلى منزلق خطير لا يحمد عقباه وأن يحد من مراكز القوى العبثية التي تعيق التحول الديمقراطي السلمي والتحول من نظام الدولة البسيطة إلى الدولة الاتحادية ليتم تحقيق الأمن والاستقرار في كافة ربوع الوطن

قوى متنفذة

مؤكدا على ضرورة أن يرسخ الدستور الجديد الحقوق والحريات والعدالة والمساواة في الحقوق والواجبات ليس على أساس مناطقي أو فئوي أو مذهبي ليشرع لدولة مدنية عادلة تضمن حقوق الجميع مع تضمينه مواد تحرم الحزبية في القوات المسلحة وترسخ قيم التعايش السلمي والتداول السلمي للسلطة والممارسة الديمقراطية الحقيقية ومواد تحرم استقبال أو استلام أي مبالغ مالية من الخارج من أي من القوى الداخلية

● هاشم علوي

● محمد طاهر

سواء باسم جمعيات أو مؤسسات أو أشخاص أو متنفذين أو من أي شريحة كانت وتحديد صفات العمالة والخيانة العظمى بالإضافة إلى مواد تحمي المال العام وتفعل أجهزة الرقابة والمساءلة والعقوبات والجزاءات المفترضة لكل عمل فاسد

ثروة الأقاليم

فيما يرى المحلل السياسي عامر محمد الضبيان أهمية أن يتناسب الدستور مع المتغيرات في الساحة اليمنية ويلبي تطلعات وطموحات اليمنيين وفق أسس دستورية تؤدي إلى تنظيم وتوزيع الحقوق والواجبات بين مكونات الدولة.

وقال ضبيان: إن دستور اليمن الاتحادي، القائم على مبدأ العدل والمساواة بين المواطنين في الحقوق والحريات العامة، يجب أن يضمن مسألة التوزيع العادل للثروة بين الأقاليم والولايات والمحافظات لخلق التوازن ورفع مستوى الدخل المعيشي للفرد والمجتمع من خلال وضع الخطط الاقتصادية والاجتماعية الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة والتخفيف من مستوى الفقر والبطالة.

الحرية السياسية

من جهته يقول أستاذ العلوم السياسية عبدالملك حميد الدين: إن الإبقاء على المكتسبات السابقة في الدساتير وخصوصا إثبات الهوية الدينية والقومية والسياسية والاهتمام أكثر بالحقوق العامة السياسية والاجتماعية والحريات العامة وما يحقق من تبادل السلطة بطرق ديمقراطية سلسة وحق المساواة في الوظائف العامة والثروات، ما يجب تأكيده في الدستور الجديد للدولة الاتحادية اليمنية, بالإضافة إلى ضرورة التأكيد على مبدأ سيادة القانون والأخذ بالقواعد الدستورية المتضمنة للتجارب العالمية في الأنظمة السياسية والتأكيد على النظام البرلماني القائم على مبدأ الفصل بين السلطات مع الرقابات المتبادلة ومنع الجيش والقضاء من الحزبية وأن يمنع رئيس الدولة من الانتماء أو رئاسة أي حزب باعتباره مرجع السلطات والتأكيد على حرية الفرد بأن ينظم نفسه تحت أي كيان سياسي أو مهني أو اجتماعي وحرية المرأة والاقتصاد والسفر والإقامة والرأي والتعبير في حدود الشريعة الإسلامية.

حقوق المواطنة

ويقول المحلل السياسي ثابت الحمدي: تعتبر التطلعات الدستورية الجديدة من أهم التطلعات المستقبلية لليمنيين كون الدستور منوطاً به كل تفاصيل الحياة العامة, ومن بينها الحقوق والحريات العامة لليمنيين والمساواة الكاملة بين أبنائه بلا تمييز بسبب الجنس أو اللون أو العقيدة أو الجغرافيا أو المهنة, وهي تطلعات ناضل لها اليمنيون منذ قرون مضت، لأن ثمة ثقافة همجية ودخيلة على الدين والحضارة قد استحوذت على اليمنيين لفترة طويلة بعد أن عملت جماعة ما على استغلالها لصالحها.

ومضى يقول: ومع ذلك نأمل إيجاد ضمانات دستورية وقانونية لما يتصل بحياة المواطن المباشرة كحقه في الحصول على العلاج والتطبيب المجاني، وكذا التعليم وحقه في الطاقة وفي الموارد العامة، وفي الأمن.

التسلط الوظيفي

من جانبه يقول الناشط صفوان الشرحي: ما نتطلع تضمينه في دستور الدولة الجديد هو العمل على تطبيق نظام التدوير الوظيفي والذي بدوره قد يحدّ من ما يسمى بالتسلط الوظيفي. وكذلك تفعيل دور الموارد البشرية في القطاع المدني لتسيير وتسهيل المعاملات التي ظل يعاني منها العديد من الموظفين وبالتالي العمل على وضع معيار الكفاءة والخبرة في شغل الوظائف في جميع مفاصل الدولة والذي بدوره قد يخلق التنافس والإبداع الوظيفي .

اختصاصات السلطات

الدكتور علي العماد – جامعة صنعاء: يتطلع كافة أبناء الشعب اليمني إلى دستور جديد وعلى أعلى المستويات الديمقراطية، حيث ينظم السلطات العامة في الدولة من حيث التكوين والاختصاص والعلاقات التي بين السلطات وحدود كل سلطة والواجبات والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات ويضع الضمانات لها تجاه السلطة. بحيث يشمل اختصاصات السلطات الثلاث (التشريعية والقضائية والتنفيذية)

وأضاف: ومن حيث المرانة فنتوق إلى أن يكون مرناً "حيث يكون من الممكن تعديله بنفس الإجراءات التي يتم بها تعديل القوانين العادية أي بواسطة السلطة التشريعية وأبرز مثال الدستور الإنجليزي ونتمنى أن يكون دستوراً مختصراً بحيث يسهل على أبناء الشعب الإلمام بمحتواه كدستور الكويت مثلاً وأمّا الديمومة فنتمنى أن يكون دستوراً مؤقتاً أي تكون له فترة زمنية محددة وذلك لمواجهة أي ظروف طارئة ومحددة".

من جانبه يقول الناشط السياسي والإعلامي محمد طاهر: تطلعاتنا أن يعبر الدستور الجديد عن كل المواطنين وأن يتفادى الأخطاء والثغرات القانونية التي عانى منها الدستور السابق كعدم تحديد فترة محدودة للرئيس والتي جعلت البلاد تدخل في دوامة انفراد الرجل الواحد في السلطة.

وقال: وكل آمالنا أن تشرع قوانين إعلامية تنهض بواقع الإعلام في بلادنا وتدافع عن الكلمة الحرة وتحمي الصحفيين من الانتهاكات والاعتقالات التعسفية وإغلاق الصحف ومصادرة الكلمة.

● ثابت الحمدي

● عامر ضبيان

● علي العماد

● صفوان الشرحي

أمين حزب الوفاق:

ينبغي تغليب المصلحة الوطنية فوق كل المصالح

الثورة / صادق السماوي

أشاد أمين عام حزب الوفاق الوطني عبدالوارث صلاح بنتائج مؤتمر الحوار الوطني الذي مثل المخرج الآمن من الأزمة التي مرت بها البلاد والتي كانت قد تؤدي إلى حرب أهلية .

وأكد صلاح في كلمته التي ألقاها في ندوة "أهمية ودور منظمات المجتمع المدني المحلية والمنظمات الدولية في دعم مخرجات مؤتمر الحوار الوطني" التي نظمتها الحملة الوطنية للتوعية بمخرجات مؤتمر الحوار وجمعية حصن شيرز الخيرية استعداد حزب الوفاق للعمل على دعم مخرجات الحوار الوطني وبما يخدم الوطن ويحافظ على وحدته وأمنه واستقراره وحث كل الشركاء في الحوار العمل بروح الفريق الواحد لدعم تنفيذ مخرجات الحوار والابتعاد عن المصالح الحزبية الضيقة وتغليب مصلحة الوطن فوق كل المصالح ..

من جابه دعا رئيس الحملة الوطنية للتوعية بمخرجات مؤتمر الحوار الدكتور لطف حريش إلى ضرورة تشكيل حملات مناصرة وتوعية ودعم لمخرجات الحوار منها مخرجات الحكم الرشيد.. لافتا إلى أهمية تشكيل ضغط مجتمعي لاستيعاب مخرجات الحوار في الدستور الجديد باعتباره الإطار التشريعي الأهم في تنظيم علاقة الدولة بالمواطنين وعلاقة المواطنين ببعضهم وبما يحقق مبدأ المواطنة المتساوية.

نائب رئيس الحملة زياد صالح العكاد تطرق إلى أهمية و دور كل فرد في مجتمعنا اليمني بالالتزام وتنفيذ نتائج ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني وما يترتب عليه لصياغة دستور جديد ليمن جديد وشكل الدولة اليمنية الحديثة.

هل هو شر لابد منه

سياسيون يواصلون إيضاح اللبس في اعتماد الأقاليم

يواصل سياسيون وأكاديميون وضع رؤاهم حول مفهوم الأقاليم، وهو الأمر الذي يأتي في سياق تكوين صورة واضحة عن المفهوم والخلفية، واعتراضاته من إشكاليات محتملة وكيفية تجاوز هذه الإشكاليات.

في هذا الاتجاه انعقدت جلسة نقاشية بعنوان "تساؤلات شائعة حول تقسيم الأقاليم" تساءل فيها الدكتور أحمد عبدالواحد الزنداني أستاذ العلوم السياسية بالجامعة اليمنية قائلا: لماذا لا نبدد مخاوف الناس من تقسيم الأقاليم باتخاذ طريق آمن وهو طريق الانتخاب والاقتراع عبر الصندوق؟.. مشيرا إلى أن المشكلة ليست في النظام الفيدرالي أو المركزي، بل في طريقة الحكم، فهناك أنظمة مركزية ناجحة وأخرى فيدرالية أيضاً ناجحة.

القيادي بالمؤتمر الشعبي العام يونس هزاع أكد أن المهمة هي الانطلاق من الالتزام السياسي كأفراد وأحزاب ونعمل على تنفيذ مخرجات الحوار الوطني.

وأضاف أن "الدولة الاتحادية حل آمن ارتضاه جميع الفرقاء للخروج من أزمات ومشاكل البلاد السياسية والاقتصادية".

ولفت الدكتور معين عبدالملك عضو لجنة تقسيم الأقاليم إلى وجود فجوات اقتصادية واجتماعية في تقسيم الأقاليم وقال: "نحن مدركون لهذا الأمر، لكن لابد من المضي في تنفيذ النظام الفيدرالي للتخلص من سيطرة المركز".. موضحا عملية توزيع الثروة بين السلطة المركزية والأقاليم، وآلية توزيعها التي ستتم عبر مفوضية مالية تعيد توزيع الثروة بين الأقاليم على أساس عدد السكان.

وأوضح الدكتور غالب القرشي رئيس منتدى القرشي أن مسألة تقسيم الأقاليم ستخضع للنظام الإداري "سلطة مركزية قوية وسلطات محلية بصلاحيات واسعة"..

وأشار إلى الأنظمة في ظل الدولة عبر التاريخ الإسلامي "وهي كانت أقاليم، وليس فيها ضرر، وما أصابنا الضرر إلا بالفرقة والتفتت".

قال الباحث محمد العزاني: إن الأقاليم تمثل حلاً مناسباً للمشكلات السياسية والاقتصادية للبلاد لكننا بحاجة إلى تأهيل الأقاليم لتتمكن من تحقيق التنمية للمجتمع، مستعرضاً مجموعة من مزايا النظام الفيدرالي التي تساعد على التنمية وتخفف الأعباء الاقتصادية على الحكومة المركزية.